التجربة السياسية لحزب العدالة والتنمية المغربي

إسماعيل حمودي*

ملخص: تسلّط هذه الدراسة الضوء على التجربة الحكومية لحزب العدالة والتنمية المغربي الذي وصل إلى الحكومة في سياق ثورات الربيع العربي عام 2011، وتتناول محددات الفعل السياسي لحزب العدالة والتنمية التي يُعدّ من أبرزها تجانس قيادته وتوجهاتها البراغماتية، والقدرة على الفصل بين الدعوي والسياسي، وتتناول كذلك إستراتيجيات البقاء لدى الحزب، التي من أهمها التحالف مع المؤسسة الملكية، والتحالفات العابرة للأيديولوجيا... وترى الدراسة أن الحزب وضع لنفسه قيودًا لا يتجاوزها، أبرزها الحرص على عدم الاصطدام بالدولة العميقة، وقد أدى هذا إلى محافظة حزب العدالة والتنمية على قوته وتماسكه التنظيمي، وعلى رئاسته للحكومة طوال الفترة الممتدة ما بين 2012 و2016.

* جامعة محمد الخامس، المغرب

The Political Experience of the Moroccan Justice and Development Party

ISMAIL HAMOUDI*

ABSTRACT The study focuses on the experience of the Moroccan Justice and Development Party (JDP) in the government. The party has ascended to power in the context of the revolutions of the Arab Spring in 2011. The study examines the determinants of JDP's political career which are highlighted by the homogeneity of its leadership as well as its pragmatic politics and its ability to separate between the call movement, Da'wah, and politics. The study also looks into JDP's survival strategies such as its alliance with the Royal Institution, Al-Makhzan, and other cross-ideological alliances. The study finds that JDP has set, for itself, limits not to be exceeded, such as avoiding any clash with the 'deep' State, which in turn, has enabled the party to maintain its strength, its organizational cohesion, and its primacy in the government between 2012 and 2016.

* Mohammed V University, Morocco

رؤية تركية
2017 - (6/1)
206 - 187

وصل حزب العدالة والتنمية المغربي إلى الحكومة في سياق الثورات التي عرفتها المنطقة العربية سنة 2011، فيما يُعرف بـ(الربيع العربي)، والتي كان لها امتداد في المغرب، حيث اندلعت احتجاجات شعبية غير مسبوقة، تزعمها شباب حركة 20 فبراير، التي دعمتها قوى سياسية يسارية وإسلامية، وشملت المدن الكبرى والصغيرة، بل دخلت القرى أيضًا.

وقد لجأ النظام السياسي إلى تبنّي سياسة مختلفة، مقارنة مع دول عربية أخرى، في التعامل مع تلك الاحتجاجات، أخذت فيها المقاربة الأمنية موقعًا ثانويًّا؛ هذه السياسة شملت الرفع من أجور الموظفين في القطاع العام، ثم تشكيل لجنة استشارية لوضع دستور جديد، ترتب عنه إجراء انتخابات تشريعية سابقة لأوانها في 25 تشرين الثاني/ نونبر 2011.

وقد حقّق حزب العدالة والتنمية، الذي ظل في موقع المعارضة منذ تأسيسه سنة 1996، فوزًا كبيرًا في تلك الانتخابات، حيث ظفر بالمرتبة الأولى، فقد فاز بـ107 مقعدًا نيابيًّا من بين 395 مقعدًا تمثّل عدد مقاعد أعضاء مجلس النواب (الغرفة الأولى)، أي ما يعادل نسبة 27 بالمئة. وخلال أيام، أقدم الملك محمد السادس، بصفته رئيسًا للدولة، على تعيين الأمين العام للحزب، عبد الإله بنكيران، رئيسًا للحكومة، وهو القرار الذي يفرضه نص الفصل 47 من الدستور[1].

وخلال 36 يومًا استطاع رئيس الحكومة المعين تشكيل حكومته من أربعة أحزاب سياسية[2]، إضافة إلى وزراء محسوبين على المؤسسة الملكية، لكن كما كان للسياق الإقليمي دور محدد في تصدر حزب العدالة والتنمية للانتخابات، وفي وصوله إلى قيادة الحكومة، فقد أثّرت التحولات التي عرفتها المنطقة العربية ابتداء من صيف 2013 [3] على سير الحكومة، والتي أعيد تشكيلها مرتين: الأولى بعد انسحاب حزب الاستقلال منها رسميًّا في حزيران/ يونيو 2013 وتعويضه بحزب التجمع الوطني للأحرار، ثم التعديل الحكومي الثاني في أيار/ ماي 2015.

ومع أن تلك التعديلات الحكومية أضعفته، إذ إن أهم الحقائب الوزارية المتعلقة بالاقتصاد والاستثمار والصناعة مُنحت لحزب التجمع الوطني للأحرار، المقرب من المؤسسة الملكية، إلا أن حزب العدالة والتنمية استطاع أن يحافظ على قيادته للحكومة المغربية طيلة خمس سنوات 2012-2016، وكان الحزب الإسلامي الوحيد في المنطقة العربية الذي نجح في ذلك، وهي المفارقة الأولى التي تسترعي الانتباه في هذا السياق.

أما المفارقة الثانية فتكمن في حصيلته الحكومية، اقتصاديًّا واجتماعيًّا، التي يصفها الحزب نفسه بأنها متواضعة، لم تتجاوز بعض الإنجازات الصغيرة لفائدة فئات اجتماعية هشّة، مثل (منَح الأرامل، والمطلقات، والطلبة،...)، لكنه لم يستطع توجيه الاقتصاد نحو أولويات جديدة مثلًا، ولم ينجح كذلك في وضع أسس جديدة تخص التوزيع العادل للثروة. وتجمع أغلب المؤشرات التي تقدمها تقارير دولية حول التنمية أن المغرب ظل، خلال السنوات الخمس الأخيرة، يُراوح مكانه ضمن الدول التي تعرف تنمية بشرية متدنية[4].

ومع ذلك، فقد استطاع حزب العدالة والتنمية تحقيق فوز كبير في الانتخابات البلدية التي نُظِّمت في أيلول/ شتنبر 2015، حيث حصل على الأغلبية المطلقة في جل المدن الكبرى،

مثل الدار البيضاء والرباط وطنجة ومراكش وفاس وأغادير. وبعد عام آخر تصدر نتائج الانتخابات التشريعية التي نُظِّمت في أكتوبر 2016، حتى إنه رفع عدد مقاعده في مجلس النواب إلى 125 مقعدًا، وفرض نفسه مجددًا على مجمل الفاعلين السياسيين. وقد بادر الملك محمد السادس مرة ثانية (بعد المرة الأولى في 2011) إلى تعيين أمينه العام رئيسًا للحكومة لولاية ثانية[5].

في هذا السياق، تحاول هذه الورقة الإجابة عن الإشكالية الآتية: ما هي العوامل التي تفسر قدرة حزب العدالة والتنمية على الاستمرار في رئاسة الحكومة المغربية لخمس سنوات (2012–2016) في محيط إقليمي مضطرب؟

وتفترض هذه الورقة جوابين عن هذا السؤال الإشكالي: الفرضية الأول تردّ نجاح حزب العدالة والتنمية في تجاوز العقبات والصعوبات التي واجهته، وفوزه الحاسم في الانتخابات البلدية ثم البرلمانية– إلى تبنّيه إستراتيجية للبقاء، قائمة على ربط تحالفات عابرة للأيديولوجيا، مع إجراء إصلاحات اجتماعية واقتصادية كان لها أثر ملموس في سلوك الناخبين الذين جدّدوا ثقتهم فيه. أما الفرضية الثانية، فتعدّ أن استمراره لخمس سنوات على رأس الحكومة، يعود بالأساس إلى تجنبه الصراع حول السلطة، وتقديم التنازلات المطلوبة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

على أنه مهما كانت الإجابة المرجَّحة فإن الموضوعية تستدعي الإقرار بالصعوبات المنهجية التي تعترض مثل هذه المحاولة، منها أن التجربة الحكومية لحزب العدالة والتنمية لم تكتمل بعد، وربما لم يظهر ما يكفي من المعطيات التي قد تكون حاسمة في ترجيح جواب على آخر. ناهيك عن الصعوبات المنهجية التي تعترض العلوم الاجتماعية عامة في دراسة مجتمعات قيد الانتقال والتحول.

تقود حـزبَ العدالـة والتنمية منذ إعـادة تأسيسه سنة 1996 مجموعـةٌ قياديةٌ تبدو متجانسة، على المستوى الفكـري والسياسـي، وعلـى المستوى العمـري (السن) والتعليمي والمهني، وهي معطيات موضوعية قلما انتبه إليها في البحوث التي تناولت هذا الحزب

وعليه، فـإن هذه الورقة سـتحاول تقديم جواب في حـدود ما هو متوافـر ومتاح أمام الباحـث من معطيات موضوعيـة، وأعلـن مسـبقًا أن المصـادر المعتمـدة في جمـع تلك المعطيـات تتنوع بـين وثائق رسـمية حكومية وحزبيـة، والكتابـات التـي تعاملـت بشـكل مباشر مع موضـوع الأحـزاب الإسـلامية عامة، وحـزب العدالة والتنميـة المغربي خاصة، علاوة على مـا نشرته الصحافة من تقاريـر وتحليلات واكبت التجربـة الحكومية لحزب العدالة والتنمية وتحولاتها.

ويقـترح الباحـث معالجة كلا الفرضيتين من خلال ثلاثة محـاور: الأول يتعلق بمحددات الفعل السـياسي عند حزب العدالة والتنمية، بغرض الكشـف عن العناصر التي تؤثر في اتخاذ القـرار بداخـل الحزب، في حين سـيركز المحور الثاني على إسـتراتيجية تدبير علاقته بالسـلطة والمجتمـع، عـلى أن يركز المحـور الثالث على مدى حضـور الأولويـة الديمقراطية في خطاب الحزب ومواقفه السياسية.

أولًا- محددات الفعل السياسي لدى حزب العدالة والتنمية

تكاد الدراسـات [6] التـي تناولت حزب العدالة والتنمية تُجمع عـلى أنه يتميز بثلاثة عناصر رئيسـة، مقارنة بالجماعات والأحزاب الإسـلامية الأخرى، سـواء داخل المغـرب أو خارجه، وتتمثل تلك العناصر في: القيادة الجماعية، والبراغماتية، وفصل الدعوي عن السياسي.

1 - القيادة الجماعية

تقود حزبَ العدالة والتنمية منذ إعادة تأسيسـه سنة 1996 مجموعةٌ قياديةٌ تبدو متجانسة، على المسـتوى الفكري والسـياسي، وعلى المستوى العمري (السـن) والتعليمي والمهني، وهي معطيات موضوعية قلّما انتُبه إليها في البحوث التي تناولت هذا الحزب.

فمن حيث المسار الفكري والسياسي، ينحدر أغلب قادة حزب العدالة والتنمية من حركة التوحيـد والإصلاح الإسـلامية[7]. وقد عرفت المكونات التي صنعـت تجربة هذه الحركة ثلاثةَ تحولات كبرى، من تنظيم ثوري هدفه الاسـتيلاء على السلطة وإقامة دولة إسلامية، إلى تنظيم مغلـق يقدّم نفسـه بديلًا للمجتمع، ويـرى أنه وحده الذي يمثل (الجماعة الإسـلامية) المثالية، لينتهـي بعـد ذلـك إلى تنظيم دعـوي مدني إصلاحـي، يشـتغل في المجتمع كغيره مـن الهيئات المدنية[8].

ومن بين الذين صنعوا هذه التحولات الفكرية والسياسية في الحركة الأم (حركة التوحيد والإصلاح) قادةُ حزب العدالة والتنمية اليوم، أمثال عبد الإله بنكيران، وسعد الدين العثماني، ومحمـد يتيم، وعبد الله بها (توفي)، ومصطفى الرميد، وآخرينَ. وهي المجموعة التي لها مسـار فكري وسياسي متقارب جدًّا، بدأ داخل جمعية الشبيبة الإسلامية[9]، ثم تطور في تجارب تنظيمية مختلفة، إلى أن اتحدوا في مجموعة لإعادة تأسيس الحزب.

وكما أن التجربة التنظيمية كانت متقلبة، فإن التحوّل الفكري والسياسي في قناعات هؤلاء حصل بالتدريج كذلك، بدءًا من القبول بالنظام الملكي وإمارة المؤمنين بعد رفضهما، ثم القبول بالتعددية الحزبية، وبالديمقراطية والحريات الجماعية ثم الفردية. ويمكن القول إن تأثير مفكرين إسلاميين أمثال يوسف القرضاوي وراشد الغنوشي وحسن الترابي كان محددًا في البدايات، قبل أن يبزغ من بين هذه المجموعة من تولى التقعيد الفقهي والتنظير الفكري [10] لكل تلك المقولات، وانطلاقًا من التجربة الذاتية للإسلاميين المغاربة.

أما من حيث المسار العمري، فإن المجموعة القيادية للحزب اليوم متقاربة جدًّا من حيث السنّ كذلك، إذ إن أغلبهم من مواليد بداية الخمسينيات أو أواخرها (بنكيران 1954، العثماني 1956، الرميد 1959، يتيم 1956، عبد الله بها 1954)، وهذا يعني أنهم أقران، ليس بينهم شيخ أو مرشد موجه ومهيمن على شاكلة جماعات دينية أخرى، كتنظيم جماعة الإخوان المسلمين في مصر مثلًا، والملاحظ كذلك أنهم ينحدرون في الغالب من أسر محافظة، ومن الطبقة الوسطى أو الفقيرة [11].

ومن خلال تتبع مساراتهم الشخصية يُلاحَظ كذلك أن جميع أعضاء القيادة في الحزب هم خريجو المدارس والجامعات الحديثة، وذوو تخصصات تقنية وعلمية أو قانونية واجتماعية وإنسانية، وباستثناء سعد الدين العثماني الذي درس الطب النفسي ثم تفرغ لدراسة أصول الشريعة ومقاصدها في الجامعة، يصعب جدًّا العثور على قيادي في الصف الأول أو حتى الثاني والثالث من القيادة قادم من مسار تعليمي تقليدي مثلًا .

ومن نتائج هذه المسارات المختلفة تعليميًّا ومهنيًّا، والمتقاربة جدًّا فكريًّا وسياسيًّا- تبني حزب العدالة والتنمية منذ تأسيسه خيار القيادة الجماعية، وهو الخيار الذي تنظّمه قواعد فكرية وتنظيمية أساسها تدعيم الديمقراطية الداخلية، انطلاقًا من قواعد تشكلت داخل الحزب بالممارسة، مثل (المسؤولية بالانتخاب)، وقاعدة (الرأي حر والقرار ملزم) [12]، وقرّرها في نظامه الداخلي.

2 - البراغماتية

يرى الباحث المصطفى بن عكاشة أن من خصائص الحركة الإسلامية المغربية الميل إلى (الواقعية والبرغماتية) [13] ، وفي محاولته تفسير هذه الخاصية، أشار بن عكاشة إلى أنها حركات "لا تكرر أخطاء الحركات الأخرى"، أو "الانحرافات التي عرفتها بعض منها". ويؤكد أن الإسلاميين المغاربة رفضوا مبكرًا خيارين في التغيير هما: الاختيار الثوري العنيف، والتصور المثالي للمجتمع.

وتتمثل عناصر البراغماتية في تصورات وممارسة هذه الحركات، وفق الباحث، في إيمانها بـ(ضرورة التغيير التدريجي)، و(مراعاة الضغوطات الوطنية والدولية)، وكذا (مراعاة حدودها وقدرتها الحركية)[14].

وفي حالة حزب العدالة والتنمية رصد الباحث قدرته على أخذ الإكراهات الوطنية والدولية بعين الاعتبار في قرارات سياسية حاسمة، مثل قرار تقليص عدد مرشحيه في

الانتخابات التشريعية سنة 2002 إلى 56 دائرة من مجموع 91 دائرة انتخابية[15]. ويمكن قول الشيء نفسه في الانتخابات البلدية سنة 2003، حيث إن الأحداث الإرهابية التي استهدفت مدينة الدار البيضاء، وأدّت إلى مقتل نحو 40 شخصًا، استغلها خصوم الحزب ضده بتحميله ما سُمِّي بـ(المسؤولية المعنوية) عما حدث والدعوة إلى حله، فما كان منه إلا أن انحنى للعاصفة، بأن قدّم مرشحين في 19 في المئة من الدوائر الانتخابية البلدية فقط.

كما رصد الباحث حسن أوريد تجليات البراغماتية من خلال الكيفية التي تعاملت بها قيادة حزب العدالة والتنمية مع الانقلاب العسكري في مصر على الرئيس المنتخب محمد مرسي وحكومته، كيف أن الأمين العام للحزب ورئيس الحكومة، عبد الإله بنكيران، حرص على عدم التعليق على وقائع الانقلاب العسكري أو حتى على أحداث (رابعة)، في الوقت الذي خرج بتصريحات للإعلام ينفي بشدة أن يكون لحزبه أيّ علاقة تنظيمية بجماعة الإخوان المسلمين في مصر. وكيف أن الحسن الداودي، وزير التعليم العالي وعضو الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية، لم يجد أي مانع لديه في أن يُصرّح من العاصمة المصرية القاهرة بالقول إن: "مصر تحت حكم السيسي أحسن حالًا منها عندما كانت تحت حكم مرسي"[16].

إن القدرة على تغيير المواقف وفق ما يستجدّ من معطيات وأحداث، والتكيف مع الضغوط والإكراهات سواء المرتبطة بطبيعة النظام السياسي أو بموازين القوى الوطنية والدولية- جنّبت الحزب دائمًا السقوط في المواجهة مع الدولة، لكن للبراغماتية محاذيرها كذلك، إذ قد تؤدي إلى التشويش على الخط السياسي للحزب، وربما تآكل المصداقية مع الوقت، خصوصًا إذا استمر الحزب في قيادة الحكومة.

3 - الفصل بين الدعوي والسياسي

يتبنى أغلب الأحزاب السياسية الإسلامية في المنطقة العربية خيار الدمج بين الدعوي والسياسي، وأبرز نموذج لذلك حزب الحرية والعدالة في علاقته مع جماعة الإخوان المسلمين في مصر، وجبهة العمل الإسلامي مع جماعة الإخوان في الأردن، لكن على خلاف ذلك اختار حزب العدالة والتنمية الفصل بين المجالين، وارتبط في علاقته بالحركة الأم (حركة التوحيد والإصلاح) بشراكة إستراتيجية بين هيئتين مستقلتين تنظيميًّا.

ولعل أفضل من رسم حدود هذا النموذج محمد الحمداوي، رئيس حركة التوحيد والإصلاح سابقًا وبرلماني حزب العدالة والتنمية حاليًّا، الذي أسهم في هندسة العلاقة بين التنظيمين، وعدّها "علاقة شراكة إستراتيجية بين هيئتين مستقلتين ضمن مشروع إصلاحي واحد تتعدد مداخله، في إطار وحدة المشروع بدل وحدة التنظيم، وهي القاعدة التي أسّس في إطارها حزب العدالة والتنمية، وأعطته الفرصة لبناء رؤيته وممارسته السياسية في استقلال تام عن الحركة، وجعلته يختار ويؤكد في وثائقه، الاشتغال بالشأن العام وبالسياسات العمومية، وجعلت الحركة تركز في اهتماماتها على الجانب الدعوي والتربوي والتكويني"[17].

إن الفصل بين الحزب والحركة تنظيميًّا، انتهى إلى الفصل بينهما على مستوى مجالات العمل، حيث إن الحزب تفرغ كليًّا لتدبير الشأن العام والتركيز على السياسات العمومية، في

حين أخرجت الحركة من دائرة أولوياتها العمل الحزبي والسياسي، وأصبحت تركز أكثر في أولوياتها على وظائف ثلاث تتمثل في التربية والدعوة والتكوين، والمرافعة سياسيًّا في قضايا الهوية والقيم أساسًا.

وقد ساعد على تبني هذا الخيار سياقان: سياق عام مرتبط بالتطور السياسي في المغرب منذ تولي الملك محمد السادس الحكم خلفًا لوالده سنة 1999، وسياق خاص مرتبط بالتراكم الفكري داخل الحركة الإسلامية، وخصوصًا تيار حزب العدالة والتنمية.

فعلى المستوى الأول، اتجهت الدولة بالموازاة مع عملية الدمج السياسي للإسلاميين نحو الفصل بين المجال السياسي والمجال الديني، وأعطت الأحداث الإرهابية لسنة 2003 دفعة قوية لهذا الخيار، حيث أعلن الملك محمد السادس في خطاب ألقاه يوم 30 تموز/ يوليوز 2004 عن هذا التوجه بصراحة كاملة، حيث قال: "فالسياسة والدين في نظام الملكية الدستورية لا يجتمعان إلا في الملك أمير المؤمنين، حريصينَ في تقلدنا لهذه الأمانة العظمى، على أن تزاول السياسة في نطاق المنظمات والمؤسسات والفضاءات الخاصة بها، وأن يُمارَس الشأن الديني داخل المجالس العلمية والهيئات المؤهلة والمساجد وأماكن العبادات".

أما التطور الثاني، فمرتبط بالتطور الفكري داخل حزب العدالة والتنمية نفسه، الذي كانت له القابلية للسير في هذا الاتجاه، ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى الطرح الفكري الذي قدّمه سعد الدين العثماني منذ سنة 2000، من خلال كتابه (تصرفات الرسول صلّى الله

عليه وسلّم بالإمامة)"[18]، وينطوي على مرافعة متينة تميّز بين تصرفات الرسول صلى الله عليه وسلم بوصفه نبيًّا مرسلًا، وتصرفاته بوصفه قائدًا ورئيس دولة، يأتمر بالوحي بمقتضى صفته الأولى، ويطلب الاستشارة والرأي بمقتضى صفته الثانية. وهي الأطروحة التي أسّست داخل حزب العدالة والتنمية للقبول بالتمييز بين المجالين السياسي والدعوي.

وبالرجوع إلى وثائق حزب العدالة والتنمية، نعثر على تحوّل يساير هذه التطورات السياسية والفكرية، تمثل في التدقيقات التي أُدخِلت على هويته المذهبية، من حزب سياسي إسلامي يُعنَى بقضايا المرجعية الإسلامية والهوية، قد يثير الجدل حول لباس صَحفية في البرلمان، أو كون انحباس المطر بسبب ذنوب المغاربة- إلى "حزب سياسي مدني ذي مرجعية إسلامية، له برنامج سياسي مدني يعمل على تطبيقه وفق القواعد الديمقراطية، ويجيب عن الأسئلة المطروحة سياسيًّا لا دينيًّا"[19].

ومنذ عام 2008 كذلك، بات حزب العدالة والتنمية يدافع عن علاقة التمييز لا الفصل بين الدين والسياسة، وبين الدين والدولة، ويرى أن (العلاقة الأوفق) بينهما "ليست الفصل المطلق بين المجالين كما تذهب إلى ذلك بعض أنماط العلمانية الشاملة والمتطرفة، لكن في المقابل ليست هي التماهي المطلق على اعتبار أن الممارسة السياسية هي ممارسة بشرية نسبية قابلة للخطأ. فالدين حاضر في السياسة كمبادئ موجهة وروح دافعة، وقوة جامعة للأمة، لكن الممارسة البشرية هي بطبيعتها ممارسة بشرية. ولذلك نعتبر أن الإسلام يعارض إضفاء طابع القداسة على الممارسة السياسية، ويرفض تبعًا لذلك أي صورة من صور نظرية الحكم الإلهي أو ما يعرف بالثيوقراطية"[20].

ويبدو أن هذه الرؤية، وإن دافعت نظريًّا عن التمييز لا الفصل بين الدعوي والسياسي، فهي تؤسّس عمليًّا للفصل بينهما، وهو ما نلاحظه على مستوى العلاقة التنظيمية والمجالية بين حزب العدالة والتنمية وحركة التوحيد والإصلاح. وهو تطور يصبّ في مصلحة النظام السياسي المغربي، حيث الملك رئيس الدولة وأمير المؤمنين، ويرفض أن ينازعه أي حزب سياسي في المشروعية الدينية، كمورد سياسي مهمّ.

ثانيًا- إستراتيجية البقاء لدى حزب العدالة والتنمية

1 - السعي إلى التحالف مع الملكية

تُعَدّ المؤسسة الملكية محور الحياة السياسية في المغرب، تتمتع بشرعيات متعددة: تاريخية ودينية وسياسية، وهذا يؤهلها لأداء أدوار مختلفة، تجعل منها فاعلًا مركزيًّا ومهيمنًا على الحقل السياسي. وقد عكست الدساتير هذا الواقع، حيث إن الملك هو رئيس الدولة، وهو أمير المؤمنين، وهو القائد الأعلى للجيش كذلك[21]. ولم تستسلم النخبة السياسية في المغرب، خاصة المنحدرة من الحركة الوطنية التي ناضلت ضد الاستعمار، لهذا الواقع دائمًا، إذ إن المغرب عرف لأزيد من أربعة عقود صراعًا عنيفًا حول السلطة والشرعية، بين الملكية وخصومها، انتهى إلى ما يسمى التوافق والمصالحة.

وبسبب مركزية المؤسسة الملكية ونفوذها السياسي والاقتصادي، يحرص حزب العدالة والتنمية، منذ تأسيسه، على عدم الدخول معها في الصراع حول السلطة، ويبرّر ذلك باعتبارات تاريخية ودينية وسياسية. فالاعتبار التاريخي ينطلق من أن الملكية قد "شكلت عبر التاريخ وما تزال تشكل لحمة وحدة الشعب المغربي، وضمان استقرار البلاد ووحدتها" [22].

أما الاعتبار الديني فيتعلق بالدور التاريخي والواقعي لمؤسسة إمارة المؤمنين "في المحافظة على الدين وتماسك النسيج المجتمعي، مما يتطلب دعم وتقوية كل المؤسسات الفاعلة التي تعمل تحت مسؤوليتها في الحقل الديني، وتفعيل دورها الاجتماعي والتربوي، ودورها في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" [23].

منذ عام 2008 بات حزب العدالة والتنمية يدافع عن علاقة التمييز لا الفصل بين الدين والسياسة وبين الدين والدولة ويرى أن (العلاقة الأوفق) بينهما ليست الفصل المطلق بين المجالين كما تذهب إلى ذلك بعض أنماط العلمانية الشاملة والمتطرفة

في حين يتمثل الاعتبار السياسي في الرغبة في التحالف معها، بحجة أنه "متى التقت الإرادة الشعبية مع الإرادة الملكية، ومتى التقت إرادة الملك مع إرادة النخب وتوافقت، تمكن المغاربة من أن يبدعوا وأن يتجاوزوا أزماتهم مهما كبرت وتعقدت" [24].

وعلى ضوء ذلك يمكن القول إن تصوّر حزب العدالة والتنمية لعلاقته بالمؤسسة الملكية قد تطور ومرّ بثلاث مراحل:

– مرحلة هيمن فيها التصور الديني للمؤسسة الملكية ولدورها السياسي، بصفتها حامية للدين الإسلامي، تجاه المد العلماني واليساري. وهي مرحلة كان الحزب يتصرف فيها بوصفه ممثلًا للحركة الإسلامية في الوسط السياسي، يعدّ الحملة الانتخابية فرصة للقيام بالدعوة إلى الله، أكثر مما هي فرصة للإقناع ببرنامجه السياسي وبرؤيته في تدبير الشأن العام، وحل المعضلات الاقتصادية والاجتماعية.

– مرحلة التوازن بين التصور الديني والسياسي للملكية، وهي المرحلة التي عبّرت عنها أطروحة المؤتمر الوطني السادس سنة 2008، التي حاولت التوفيق بين الهوية والديمقراطية، ورفعت شعار "النضال الديمقراطي مدخلنا إلى الإصلاح"، فاعتبر الحزب أن "تعزيز الديمقراطية هو أيضا السبيل إلى تعزيز المرجعية الإسلامية للدولة والمجتمع" [25].

– مرحلة ترجيح التصور السياسي على الديني في العلاقة مع الملكية، ويمكن القول إن هذه المرحلة بدأت مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكومة سنة 2012، ونعثر على معالم هذا التصور في أطروحة المؤتمر الوطني السابع الذي رفع شعار (الشراكة في البناء الديمقراطي)، وأدرج الحزب المؤسسة الملكية على رأس الفاعلين المعنيين بهذا الطرح.

وتحت عنوان فرعي (شراكة واثقة من أجل علاقة متوازنة مع المؤسسة الملكية) عبّر الحزب عن تصوره الجديد بالقول: إن "المطلوب من حزب العدالة والتنمية أن يرسي قواعد علاقة متوازنة ومنتجة مع المؤسسة الملكية، أساسها الإصلاح، وقوامها الثقة والتعاون والتفاهم بما

حزب العدالة والتنمية بقيادة أمينه العام عبد الإله بنكيران استطاع خلق نوع من التقاطب على هذا الأساس (ديمقراطية/ سلطوية) طيلة تجربته الحكومية وأعطاه مضمونًا عمليًا وبارزًا

يضمن وحدة واستقرار البلد، وإطارها الدستور بما هو الوثيقة الأسمى المنظمة للعلاقات بين المؤسسات"[26].

2 - تحالفات عابرة للأيديولوجيا

عرف المغرب المستقل إبرام تحالفات سياسية بين أحزاب سياسية مختلفة أيدولوجيًا، لعل أبرزها تجربة (الكتلة الوطنية) التي ظهرت سنة 1970، ثم تجربة (الكتلة الديمقراطية) التي أسِّست سنة 1991.

فالكتلة الوطنية تشكلت من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية (اشتراكي) وحزب الاستقلال (محافظ) بتاريخ 22 تموز/ يوليوز 1970 ردًا على قرار الملك الحسن الثاني دعوة الأحزاب السياسية إلى التصويت على مشروع دستور 1970، ينهي بواسطته حالة الاستثناء (1965-1970). وهو ما رفضه الحزبان، ودعَوَا إلى التصويت ضده، كما رفضا المشاركة في الانتخابات التشريعية التي جرت عقب ذلك، فحكمت على ثاني برلمان عرفه المغرب بالإخفاق. لكن الكتلة لم تستمر بعد ذلك، بسبب التطورات التي عرفها المغرب، خصوصًا إقدام الجيش على محاولة الانقلاب الفاشلة ضد النظام الملكي مرتين: الأولى سنة 1971 والثانية سنة 1972.

أما الكتلة الديمقراطية فقد أُسِّست سنة 1991، وسياق ذلك أن الملك الحسن الثاني طلب في حزيران/ يونيو 1990 من أحزاب المعارضة وقتها تهيئة مقترحات في أفق إجراء مراجعة دستورية. فأقدمت الأحزاب السياسية المنحدرة من الحركة الوطنية، وهي حزب الاتحاد الاشتراكي، وحزب الاستقلال (محافظ)، وحزب التقدم والاشتراكية (شيوعي)، ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي (ماركسي)- على تشكيل تكتل سياسي، وقدمت مقترحات دستورية للملك في مذكرتين: الأولى في تشرين الأول/ أكتوبر 1991 ووقع عليها حزبان فقط، هما الاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال، ثم المذكرة الثانية في تموز/ يوليوز 1992 ووقعت عليها الأحزاب الأربعة[27].

شكل النضال من أجل الديمقراطية ومواجهة السلطوية الحافز الرئيس نحو إبرام تحالفات سياسية في المغرب، تكون في الغالب عابرة للإديولوجيا. وإن التفت الإسلاميون منذ التسعينيات إلى هذه الفكرة المركزية، فإن المحاولات من جانبهم نحو بناء تحالفات على هذا الأساس برزت بالتدريج، ويمكن التمييز في سلوك حزب العدالة والتنمية بين محاولتين:

المحاولة الأولى: كانت ظرفية، تجلت في سعيه إلى التقرب من أحزاب الكتلة الديمقراطية، سواء من خلال إعلانه موقف المساندة النقدية لحكومة التناوب (1998-2002) مدة سنتين قبل التحول إلى المعارضة، أم من خلال وقوفه إلى جانب حزب الاستقلال المحافظ حين طالب برئاسة الحكومة سنة 2002، رغم أنه تبوّأ المرتبة الثانية من حيث عدد المقاعد في الانتخابات التشريعية لذلك العام.

وعلى العموم، سعى حزب العدالة والتنمية إلى التقرب من التيار المحافظ في المجتمع، انطلاقًا من قناعاته المذهبية التي كانت ترجح الاعتبار الديني على السياسي في مستوى الممارسة طيلة السنوات الأولى التي أعقبت انخراطه في العمل الحزبي والبرلماني.

أما المحاولة الثانية: فقد برزت لدى الحزب منذ سنة 2008، حين رفع شعار (النضال الديمقراطي)، واعتبر أن ذلك يقتضي خطًا سياسيًّا يوازن بين النضال من داخل المؤسسات والنضال من خارجها، عبر تعزيز سياسة القرب والتواصل اليومي مع المواطنين، وتعزيز التواصل مع المجتمع المدني. وهو الخط السياسي الذي يستلزم كذلك "التعاون مع كل الديمقراطيين الحقيقيين الذين وضعوا ضمن أولوياتهم النضال من أجل إقرار إصلاحات سياسية حقيقية"[28].

وانسجامًا مع هذا التوجه، اعتبر الأمين العام للحزب، عبد الإله بنكيران، إثر تعيينه رئيسًا للحكومة في كانون الأول/ دجنبر 2011، أن الأولوية في تشكيل الائتلاف الحكومي هو لأحزاب الكتلة الديمقراطية، واستطاع إقناع حزبين منها بالمشاركة معه في النسخة الأولى من حكومته (2012–2013)، هما حزب الاستقلال (محافظ) وحزب التقدم والاشتراكية (شيوعي)، إضافة إلى حزب الحركة الشعبية (أمازيغي).

ومن داخل التجربة الحكومية، قدّم حزب العدالة والتنمية لأول مرة تصورًا متكاملًا لتحالفاته، نعثر عليه في أطروحة المؤتمر الوطني السابع لسنة 2012، فعلى ضوء السياق السياسي الذي اتسم بالمواجهة مع حزب الأصالة والمعاصرة المقرّب من القصر، اختار حزب العدالة والتنمية التوجه نحو التحالف مع الفاعلين، سواء في الدولة أم في المجتمع، على قاعدة النضال من أجل الديمقراطية في مواجهة السلطوية، وتوجّه بهذا التصور إلى المؤسسة الملكية، كما توجه به إلى الأحزاب والمجتمع المدني والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

ويمكن القول إن حزب العدالة والتنمية، بقيادة أمينه العام عبد الإله بنكيران، استطاع خلق نوع من التقاطب على هذا الأساس (ديمقراطية/ سلطوية)، طيلة تجربته الحكومية، وأعطاه مضمونًا عمليًّا وبارزًا، سواء وسط الأحزاب السياسية أو في صفوف النخب والمجتمع المدني، لكن يبدو أن هذا التصور يواجه صعوبات جدّية، بعد قرار الملك محمد السادس إعفاء بنكيران من رئاسة الحكومة بشكل مفاجئ ومثير للجدل يوم 15 آذار/ مارس 2017.

3 - التجذر السياسي والانتخابي

بالموازاة مع سعي حزب العدالة والتنمية إلى بناء تحالفات عابرة للأيديولوجيا أساسها النضال من أجل الديمقراطية، أخضع نفسه أيضًا إلى عملية تأهيل وتجديد في هويته المذهبية والسياسية، وتدقيق دوره بوصفه حزبًا سياسيًّا يسعى إلى أن يكون مدنيًّا ديمقراطيًّا.

وإذ كانت المرحلة الأولى في تطوره المذهبي تميّزت بهيمنة المضمون الديني على خطابه السياسي، قبل أن ينتقل في مرحلة ثانية إلى الموازنة في خطابه بين الهوية والديمقراطية، من خلال مقولة التمييز بين الديني والسياسي بدل الفصل بينهما (كما سبقت الإشارة)– فإن التجربة الحكومية يبدو أنها أهّلته لمرحلة ثالثة في تطوره الفكري قد يكون عنوانها الأبرز

الفصل الواضح بين الديني والسياسي، ومن العوامل التي قد ترجح لديه هذا الخيار: عامل داخلي، وآخر خارجي:

فالعامل الداخلي، يتعلق بخلاصة التجربة الحكومية التي استمرت خمس سنوات، غلبت خلالها هوية الحزب السياسي المنشغل أساسًا بقضايا التدبير والديمقراطية مع حضور باهت جدًّا في قضايا الهوية، وهو ما يتماشى مع التوجه الرسمي للدولة، حيث المجال الديني بات محتكرًا بيد الملك بصفته أمير المؤمنين، بقوة الفصل 41 من الدستور.

أما العامل الخارجي، فمرتبط بتطور الظاهرة الإسلامية في الإقليم، وخاصة التطور الفكري والسياسي الذي عرفته حركة النهضة في تونس التي أقدمت على خيار الفصل بين الدعوي والسياسي، والتي تعني بالنسبة إليها حسم في هويتها السياسية والتنظيمية بين (الحركة) و(الحزب)، مع تفويت الأعمال ذات البعد الدعوي والمدني والاجتماعي إلى الجمعيات المختصة[29].

استجابة لهذين العاملين، وبالموازاة مع تعيين لجنة تحضيرية للمؤتمر الثامن لحزب العدالة والتنمية المرتقب خلال الصيف القادم، سارعت بعض قيادات الحزب إلى طرح هويته الإسلامية والسياسية للنقاش، في اتجاه التأكيد على (هويته المغربية)، بالموازاة مع التخفيف من هويته الإسلامية، وبحسب أحد قياداته البارزة، مصطفى الخلفي، فالحزب يبقى "أولًا وأخيرًا

حزبًا سياسيًّا مدنيًّا ديمقراطيًّا"[30] . ومن الواضح كيف سقطت صفة "ذي مرجعية إسلامية" لتُعوَّض بصفة "مدني ديمقراطي" في التعريف الذي يقترحه الخلفي.

ويلاحظ أن هذه التحولات داخل حزب العدالة والتنمية، التي تجعل منه حزبًا سياسيًّا يناضل بالأساس من أجل الديمقراطية، بقدر ما تُوسِّع من دائرة أنصاره ومؤيديه داخل النخب الحداثية والمحافظة على السواء، بقدر ما تساعده على مزيد من التجذر الانتخابي كذلك، حيث أظهرت نتائج الانتخابات البلدية سنة 2015، ثم الانتخابات التشريعية في تشرين الأول/ أكتوبر 2016 أن الحزب حافظ على قاعدته الانتخابية وسط الفئات الوسطى، وفي الوقت نفسه توسعت تلك القاعدة في اتجاه الطبقة الغنية القاطنة في الأحياء الراقية[31]، كما توسعت نحو العالم القروي الذي ظل منذ الاستقلال يشكل قاعدة سياسية للنظام الملكي والأحزاب التي كان وراء تأسيسها.

يبدو إذن أن حزب العدالة والتنمية نجح خلال تجربته الحكومية في بناء إستراتيجية للبقاء، قائمة من جهة على تجنب السقوط في الصراع حول السلطة مع المؤسسة الملكية، ومن جهة ثانية على بناء تحالفات عابرة للأيديولوجيات مع مختلف الفاعلين، وعلى التجذر السياسي والانتخابي في المجتمع. وهي إستراتيجية أثبتت فاعليتها بالنسبة للحزب الذي نجح في الحفاظ على موقعه قائدًا للحكومة طيلة سنوات التجربة الحكومية الخمس، لكن هل كان ذلك لصالح تطور التجربة الديمقراطية أو لا؟

ثالثًا: حصيلة ضعيفة لصالح الديمقراطية

سبق القول إن حزب العدالة والتنمية تبنى سنة 2012 خيار (الشراكة في البناء الديمقراطي) من موقع رئاسته للحكومة، وفي تصور الحزب فإن البناء الديمقراطي يقتضي التفاعل الإيجابي بين الديمقراطية والتنمية، بحيث يجب أن يقود الإصلاح السياسي إلى التنمية الاقتصادية، وأن يكون من مشمولات النموذج الاقتصادي والاجتماعي إنجاز العدالة الاجتماعية بين الفئات والمجالات (قروي، حضري...).

وفي تصور الحزب فإن البناء الديمقراطي خلال المرحلة التي تولى فيها الحكومة كانت تقتضي النهوض بالمهام الآتية[32]:

– التنزيل الديمقراطي للدستور، على اعتبار أن دستور 2011 نص على قوانين تنظيمية مكملة له، تتعلق بخيارات مجتمعية كبرى (الجهوية، الأمازيغية، القضاء، المحكمة الدستورية...)، تقتضي إعمال مقاربة تشاركية وأفق وطني بعيدًا عن الحسابات السياسية الضيقة.

– القطع من منطق التحكم (التسلط) والوصاية والانتقال إلى منطق الاحتكام إلى الشعب، بما يعنيه ذلك من قطع نهائي مع منطق التدخل في الانتخابات، والتساهل مع الفساد والإفساد الانتخابيَّين.

– إرساء قواعد الحكامة الجيدة الضامنة للتنافسية والمنتجة للفعالية العمومية في تدبير الشأن الاقتصادي وتفكيك منظومة الريع الاقتصادي، ومنع أي توظيف للجاه السياسي في المجال الاقتصادي.

وإذا كان البرنامج الحكومي المصادق عليه أمام البرلمان في 2012، لا يتضمن هذه الأولويات بوضوح كاف، نظرًا إلى أن الحكومة ائتلافية، ولأن الأحزاب المشاركة فيها تختلف برامجها وتصوراتها لطبيعة المرحلة السياسية وأولوياتها، إلا أن روح هذه الأولويات الثلاث تبقى حاضرة، ويمكن استشفاف ذلك من إحدى الفقرات القوية في البرنامج والتي تؤكد ما يأتي:

"وإذ يمثل العمل على تنزيل الدستور بمقاربة تشاركية وديمقراطية مكونًا ناظمًا للبرنامج الحكومي، فإن مركز الثقل في حسن تنفيذه هو الانتقال إلى طور جديد في نظام الحكامة الجيدة، وإرساء سلوك جديد قائم على الشفافية، وتحديد المسؤوليات، وسيادة القانون، وتثمين الموارد البشرية، والصرامة في ربط المسؤولية بالمحاسبة، باعتبارها أساسًا لنجاعة وفعالية مختلف السياسات العمومية والقطاعية، وضمان استدامتها والتوزيع العادل لثمارها على عموم المغاربة"[33].

لكن لا يبدو أن حزب العدالة والتنمية كان حريصًا في مستوى الممارسة على الدفاع عن هذه المهام الثلاث، خصوصًا المتعلق منها بالتطور الديمقراطي، ويمكن استنتاج ذلك من خلال فحص مواقفه ومنهجية تدبيره لثلاث قضايا رئيسة ظلت على رأس أولويات النضال حول الديمقراطية، ويتعلق الأمر أولًا بالتنزيل الديمقراطي للدستور، وثانيًا بنزاهة الانتخابات، ثم ثالثًا بحماية الحقوق والحريات.

أولًا- التنزيل الديمقراطي للدستور

على خلاف الدساتير التي سبقته، جاء دستور 2011 مثقلًا بالإحالة على القوانين التنظيمية، بحيث يبلغ عددها 20 قانونًا تنظيميًّا. وللإشارة فالقوانين التنظيمية تعدّ مكملة للدستور، وهي أدنى منه من حيث الأهمية؛ لكنها أسمى من القوانين العادية. وطبقًا للفصل 86 من الدستور، فإن الأجل الأقصى لكي تصدر تلك القوانين جميعًا هو الولاية التشريعية الأولى الموالية لصدور الأمر بتنفيذ الدستور، أي خلال الولاية التشريعية (2011-2016).

إن الإحالة على القوانين التنظيمية يحدث في الغالب من أجل حماية مزيد من الحقوق، لكن من خلال التجربة المغربية في تنزيل تلك القوانين، نلاحظ أنه كان يحدث العكس، حيث إن القوانين التنظيمية استغلّتها أحيانًا السلطة من أجل الحدّ من تلك الحقوق.

من أقوى الأمثلة على ذلك، القانون التنظيمي المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، حيث نص الفصل 49 من الدستور على أن يعين الملك، باقتراح من رئيس الحكومة، في الوظائف المدنية في الدولة، والمسؤولين على المؤسسات والمقاولات الإستراتيجية، ويثير هذا القانون ملاحظتين على الأقل: الأولى أنه "ليس هناك من تحديد واضح لمعنى المؤسسة الإستراتيجية، مما

يجعل مفهوم الإستراتيجي مبهماً جدًّا". أما الملاحظة الثانية فتتعلق بـ"انعدام الشفافية المرتبطة بالمعايير والمؤهلات الدقيقة التي يتم بموجبها اختيار الأشخاص لشغل تلك الوظائف"[34].

ومن نتائج ذلك الغموض والإبهام، الإبقاء على الحق الحصري للملك في التعيين في المناصب الإستراتيجية في الدولة، التي ارتفعت بموجب القانون التنظيمي المذكور إلى 37 منصبًا إستراتيجيًّا، وإلى 20 مؤسسة عمومية، و70 مقاولة عمومية كذلك. ولا ينص القانون المذكور على تلك المسؤوليات بالحصر، بل يسمح بالرفع منها، وهو ما حدث بالفعل.

وقد تكرر ذلك مع قوانين أخرى، مثل القانون التنظيمي لمجلس النواب الذي لا يسمح للمواطنين المغاربة في الخارج بالتصويت المباشر في الانتخابات، بل من خلال التفويض، علمًا أن الفصل 17 من الدستور نصّ على أن "يتمتع المغاربة المقيمون في الخارج بحقوق المواطنة كاملة، بما فيها حق التصويت والترشيح في الانتخابات.

وقد خضع القانون المتعلق بالحق في المعلومة للمنطق نفسه، أي الحد من الحقوق بدل حمايتها وتوسيعها. فالدستور في الفصل 27 منه ينص على أنه "للمواطنات والمواطنين حق الحصول على المعلومات، الموجودة في حوزة الإدارة العمومية، والمؤسسات المنتخبة، والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام"، وأنه لا يمكن تقييد هذا الحق إلا بمقتضى قانون ومن أجل "حماية كل ما يتعلق بالدفاع الوطني، وحماية أمن الدولة الداخلي والخارجي، والحياة الخاصة للأفراد".

لكن، وبينما حدد الدستور الاستثناءات الواردة على هذا الحق في الدفاع الوطني، وأمن الدولة الداخلي والخارجي، والحياة الخاصة للأفراد، فإن القانون الذي قدمته الحكومة للبرلمان وصادق عليه، تحت رقم 31.13 وسّع كثيرًا من تلك الاستثناءات بحيث أصبحت تشمل المعلومات التي يؤدي الكشف عنها إلى إلحاق ضرر إما بالعلاقات مع دولة أخرى أو منظمة حكومية أو غير حكومية، أو بالسياسة الاقتصادية أو النقدية أو المالية للدولة، وبحقوق الملكية الصناعية أو حقوق المؤلف أو الحقوق المجاورة، وحقوق ومصالح الضحايا والشهود والمبلغين فيما يخصّ جرائم الرشوة والاختلاس، واستغلال النفوذ وغيرها.

كما استثنى من الحق في الوصول إلى المعلومة تلك المشمولة بطابع السرية، مثل مداولات المجلس الحكومي والمجلس الوزاري، وسير المساطر القضائية، والبحوث والتحريات الإدارية. وفي المجمل وسّع القانون المذكور الاستثناءات من 3 في الدستور إلى 19 قيدًا على حق مكفول دستوريًّا. ولذلك أثر سلبي بالغ، من دون شك، في حرية الصحافة والرأي العام.

عمومًا، عرف تنزيل الدستور من خلال القوانين التنظيمية المُحال عليها تراجعًا عن مكتسبات تم الإقرار بها، ومن دون شكّ فقد كان للسياق الإقليمي أثر محدّد، بحيث أنه أجبر السلطة على تقديم تنازلات في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان خلال ثورات الربيع العربي، لكن حين تراجع المدّ الاحتجاجي لصالح الثورات المضادة في المنطقة، فقد استغلت السلطة الوضع نفسه للالتفاف على وعودها، واسترجاع ما سبق أن تنازلت عنه.

ولم يقاوم حزب العدالة والتنمية من موقعه الحكومي كثيرًا تلك التراجعات، ولوحظ أنه كان يقدّم تعديلات على بعض من تلك القوانين في البرلمان، للتخفيف من طابعها التراجعي، وهو ما فعله مثلًا مع القانون رقم 31.13 المنظم للحق في الحصول على المعلومات، لكنه

رغم فوز حزب العدالة والتنمية في انتخابات 2016 إلا أنها كانت أسوأ انتخابات عرفها المغرب منذ مجيء الملك محمد السادس إلى الحكم سنة 1999 بسبب عودة ظاهرة الأعيان وتفشّي استعمال المال السياسي

لا يتجاوز ذلك إلى استثمار موقعه الحكومي للضغط من أجل احترام التأويل الديمقراطي للدستور.

ثانيًا- نزاهة العملية الانتخابية

بعد الانتخابات التشريعية في 25 تشرين الثاني/ نونبر 2011، كان متوقعًا تنظيم الانتخابات الجماعية والجهوية في سنة 2012 كذلك، من أجل انتخاب أعضاء مجلس المستشارين (غرفة ثانية) في البرلمان بما يتلاءم مع دستور 2011. لكن وقع تأجيل مستمر لأربع سنوات، إلى أن نظمت الانتخابات الجماعية والجهوية يوم 4 أيلول/ شتنبر 2015، تلتها بعد عام انتخابات تتعلق بمجلس النواب(الغرفة الأولى) في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2016.

من الوارد جدًّا أن تكون الحسابات التي دفعت إلى تأجيل الانتخابات الجماعية والجهوية أكثر من مرة، تتعلق بانتظار تآكل وتراجع شعبية وقوة حزب العدالة والتنمية الانتخابية، لكن هذا الأخير لم يضغط من جهته لاحترام الدستور، ذلك أن المبدأ الديمقراطي المتعلق باحترام دورية الانتخابات، حتى وإن كانت جماعية وجهوية، تمّ خرقه.

شكلت نزاهة وشفافية العملية الانتخابية رهانًا ديمقراطيًّا في المغرب منذ أول انتخابات سنة 1963، بسبب التزوير المستمر في نتائجها، وقد جعلها ذلك محلّ طعن وتشكيك مستمر سواء من المراقبين في الداخل أو الخارج، أم من الأحزاب السياسية نفسها. ولهذا السبب ظلت الأحزاب السياسية المنحدرة من الحركة الوطنية تطالب بإحداث لجنة مستقلة للإشراف على الانتخابات، إلى أن تخلّت عنها سنة 2002، مقابل إصلاحات جزئية للنظام الانتخابي.

وبخصوص حزب العدالة والتنمية فقد شكلت نزاهة العملية الانتخابية قضية مركزية في خطابه السياسي كذلك، ولئن تجنب إحياء المطلب التاريخي بإحداث لجنة مستقلة للإشراف على الانتخابات، فقد طالب من جانبه بأن يتولى القضاء هذه المهمة، ففي مذكرة بشأن الانتخابات التشريعية لسنة 2007 طالب الحزب بتوفير شروط سياسية من بينها أن "تتحمل الحكومة مسؤولية التحضير الجيد والمبكر للانتخابات المقبلة"، علاوة على توفير شروط قانونية أبرزها "اعتماد الإشراف القضائي على عملية الانتخابات"[35].

وظل الحزب وفيًّا لهذه المطالب في الانتخابات التشريعية لسنة 2011 كذلك، ففي مذكرة مؤرخة في 6 نيسان/ أبريل 2011 تحمل شعار: (من أجل انتخابات ديمقراطية)، أكدت قيادة الحزب ضرورة توفير شروط دستورية تتمثل في (الإشراف القضائي على الانتخابات)، وأن تكون (معايير التمثيلية والتقطيع الانتخابي من صلاحيات السلطة التشريعية)[36].

كما طالب الحزب بتغييرات أخرى في القوانين الانتخابية، باعتبار أن الاستجابة لها ستشكل خطوة مهمة نحو ربح معركة نزاهة العملية الانتخابية، مثل الرفع من عتبة احتساب الأصوات إلى 7 في المئة، واعتماد لوائح انتخابية جديدة غير تلك التي أعدت سنة 1992 وتعدّل جزئيًّا كل عام، واعتماد بطاقة التعريف الوطنية فقط في التصويت.

كل تلك المطالب التي رفعها الحزب وهو في المعارضة، لم يحقّق منها الكثير خلال رئاسته للحكومة خلال الفترة ما بين 2012 و2016، فلئن نجح في انتزاع الإشراف السياسي لرئيس الحكومة على الانتخابات، فهو لم ينجح في انتزاع الإشراف التقني من يد وزارة الداخلية التي كانت تُتَّهم دائمًا بالتدخل في العملية والحياد السلبي تجاه مظاهر الفساد الانتخابي، علمًا أن الإشراف السياسي كان شكليًّا.

وفي الانتخابات التشريعية لسنة 2016، اضطر الحزب للتنازل لصالح الأحزاب المنافسة له بتخفيض العتبة الانتخابية من 6 في المئة سنة 2011 إلى 3 في المئة سنة 2016، علمًا أن من نتائج ذلك استمرار ظاهرة البلقنة في الحياة الانتخابية، وهو رهان سلطوي الهدف من ورائه الحيلولة دون فوز أي حزب سياسي بالأغلبية المطلقة، الأمر الذي يجعل من الحكومات الائتلافية ثابتًا في الحياة السياسية المغربية.

ورغم فوز حزب العدالة والتنمية في انتخابات 2016، إلا أنها كانت أسوأ انتخابات عرفها المغرب منذ مجيء الملك محمد السادس إلى الحكم سنة 1999. بسبب عودة ظاهرة الأعيان، وتفشّي استعمال المال السياسي، وتدخل رجال السلطة لصالح مرشحي حزب الأصالة والمعاصرة، وهي مظاهر احتجت ضدها أغلب الأحزاب السياسية المشاركة في تلك الانتخابات[37].

ثالثًا- الحقوق والحريات

بوَّأ دستور 2011 الحقوق والحريات مكانة متميزة، ربط حقوق الإنسان بالبناء الديمقراطي، وأرسى أربعة مرتكزات داعمة لها: أولها طبيعة النظام الدستوري المغربي بوصفه نظامًا يقوم على أساس فصل السلطات وتوازنها وتعاونها، والديمقراطية والمواطنة والتشاركية، والحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة؛ وثانيها، القانون باعتباره أسمى تعبير عن إرادة الأمة، وثالثها، الاقتراع الحرّ والنزيه باعتباره أساسًا لمشروعية التمثيل الديمقراطي؛ ورابعها، مشاركة المواطنين بشكل مباشر في إطار الديمقراطية التشاركية[38].

لكن يبدو أن ثمة تفاوتًا بارزًا بين النصّ والممارسة، فقد عرفت الولاية الحكومية المنتهية التي ترأسها حزب العدالة والتنمية، تنامي انتهاكات حقوق الإنسان، ففي تموز/ يوليوز 2014 أقدم وزير الداخلية من داخل البرلمان على اتهام جمعيات حقوقية بالعمل ضد المصلحة الوطنية للمغرب، وتلقّي التمويل الأجنبي، وهو الاتهام الذي شرعت على إثره وزارة الداخلية في التضييق على حرية وأنشطة المدافعين عن حقوق الإنسان، خصوصًا الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، والعصبة المغربية لحقوق الإنسان، ومنظمة العفو الدولية.

وعلى سبيل المثال، تمتنع وزارة الداخلية منذ ذلك الوقت عن تسلّم ملفات إعادة تجديد مكاتب فروع محلية للجمعية في أزيد من 60 مدينة من مجموع 97 فرعًا محليًّا تتوفر عليه الجمعية[39]. وفي نيسان/ أبريل 2016، امتنعت مؤسسات عمومية، مثل مؤسسة مسرح محمد الخامس، عن تسليم الجمعية فضاء عامًّا لتنظيم مؤتمرها الحادي عشر.

وكان منتظرًا أن لا يسكت حزب العدالة والتنمية الذي كان يترأس الحكومة عن مثل هذه التجاوزات، لكنّه فعل، واكتفى وزير العدل والحريات، مصطفى الرميد، باستقبال وفد عن قيادة الجمعية، من دون أن يساعد ذلك في رفع التضييق عنها من طرف أجهزة وزارة الداخلية والأمن.

وشملت الانتهاكات عودة ظاهرة استهداف الحياة الشخصية للمعارضين، ففي أيار/ ماي 2015 اعتُقِل هشام المنصوري، وهو ناشط حقوقي، بعدما اقتحمت قوات الأمن عليه شقة سكنية مع صديقة له، ووجّهت إليه اتهامات بالمشاركة في الخيانة الزوجية. وفي تموز/ يوليوز 2016 أُوقِف قياديان في حركة التوحيد والإصلاح، هما: عمر بنحماد وفاطمة النجار، داخل سيارة لهما وجرت متابعتهما بتهمة الخيانة الزوجية، وهي سلاح فتّاك طالما استخدمتها السلطة ضد معارضيها.

ومنذ كانون الثاني/ يناير 2017، تشن السلطات العمومية حملة إعفاءات ضد مسؤولين في الإدارة ينتمون إلى جماعة العدل والإحسان، من دون أن توجه إليهم تُهم محددة حتى الآن، سوى أن القاسم المشترك بينهم هو الانتماء إلى هذه الجماعة المعارضة.

وكالعادة لم يعبّر حزب العدالة والتنمية عن أي موقف صريح تجاه تلك التجاوزات، التي امتدت في النهاية لتشمل 7 أعضاء منه اعتُقِلوا بتهمة الإشادة بالإرهاب، ويُتابَعون أمام القضاء حاليًّا بموجب قانون الإرهاب، من دون أن يستطيع وزير العدل والحريات الذي ينتمي إلى الحزب نفسه، والذي يرأس في الوقت نفسه النيابة العامة، التدخل للحيلولة دون ذلك، في مفارقة مثيرة للجدل.

خاتمة:

حافظ حزب العدالة والتنمية على قوته وتماسكه التنظيمي، كما حافظ على رئاسته للحكومة طيلة الفترة الممتدة ما بين 2012 و2016، حيث استطاع أن يفوز في الانتخابات الجماعية والبلدية سنة 2015، ثم الانتخابات التشريعية سنة 2016، ويبدو من خلال التحليل أن السبب وراء ذلك يعود بالأساس إلى أنه أعطى الأولوية المطلقة لبقائه بجوار السلطة، ومحاولة تطبيع علاقته معها، أكثر مما أعطى الأولوية للتقدم الديمقراطي.

فمن أجل البقاء بجوار السلطة، قاد الحزب إستراتيجية متكاملة قائمة على تجنب الصراع حول السلطة مع المؤسسة الملكية، وبناء تحالفات عابرة للأيديولوجيا ظاهرها أنها من أجل الديمقراطية لكن باطنها كان الرغبة في فك العزلة عن نفسه بوصفه حزبًا ذا مرجعية إسلامية، ورعاية تجذره الانتخابي والسياسي من خلال سياسة تواصلية فعالة أدّى فيها الأمين العام للحزب دورًا مؤثِّرًا، مستعينًا في ذلك بفصاحته، وببعض الإنجازات في الميدان الاجتماعي لمصلحة الفئات الأكثر فقرًا.

وفي المقابل، وضع الحزب لنفسه قيودًا لا يتجاوزها، أبرزها الحرص على عدم الاصطدام بالدولة العميقة، رغم التجاوزات والانتهاكات والتراجعات التي عرفتها المكتسبات التي حققها المغرب طوال العقدين الماضيين في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

الهوامش والمصادر :

1. ينص الفصل 47 من الدستور على أن "يعين الملك رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تَصدَّر انتخابات أعضاء مجلس النواب، وعلى أساس نتائجها". ورغم أن الدستور يترك الباب مفتوحًا أمام الملك كي يُعيّن عضوًا من الحزب ليس بالضرورة أن يكون أمينه العام، إلا أن الملك محمد السادس اختار سنة 2011 تعيين الأمين العام للحزب، لا غيره.
2. يتعلق الأمر بالأحزاب الآتية: حزب الاستقلال، حزب الحركة الشعبية، حزب التقدم والاشتراكية، علاوة على حزب العدالة والتنمية.
3. عرفت مصر في صيف 2013 انقلابًا عسكريًّا ضد الرئيس المنتخب، محمد مرسي (حزب الحرية والعدالة)، كما شهدت تونس بدورها "انقلابًا مدنيًّا" ضد حركة النهضة التي كانت تترأس الحكومة.
4. صنّف تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2016 المغرب في الرتبة 123، متقدّمًا بـ6 درجات مقارنة بسنة 2015.
5. أُعلِن عن فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات يوم 7 أكتوبر 2016، وبعد 48 ساعة بادر الملك محمد السادس إلى تعيين أمينه العام، عبد الإله بنكيران، رئيسًا للحكومة لولاية ثانية، لكن بعد خمسة أشهر و10 أيام من المشاورات من أجل تشكيل الحكومة، لم تسفر عن أي شيء، ألغى الملك قرار تعيين بنكيران، وقرر تعيين الرجل الثاني في الحزب، سعد الدين العثماني، بديلًا عنه، وهو القرار الذي وافقت عليه قيادة الحزب في بيان رسمي بتاريخ 16 مارس 2017، لكنه لايزال موضع جدل بين مؤيد ومعارض.
6. من الدراسات التي تناولت حزب العدالة والتنمية، وأشارت إلى العناصر المذكورة:
المصطفى بن عكاشة، الإسلاميون في المغرب (الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى، 2008).
حسن أوريد، الإسلام السياسي في الميزان: حالة المغرب (الرباط، مطبعة المعارف الجديدة، 2016).
حميد بحكاك، الإسلاميون المغاربة بين الدعوة والدولة: حركة التوحيد والإصلاح نموذجًا (الرباط، منشورات دفاتر سياسية، ط1، 2009).
7. أُسِّست حركة التوحيد والإصلاح سنة 1996 إثر توحيد جماعتين: حركة الإصلاح والتجديد ورابطة المستقبل الإسلامي. انظر: حركة التوحيد والإصلاح، عشر سنوات من التوحيد والإصلاح (الرباط، طوب بريس، 2006)، ص11 وما بعدها.
8. حركة التوحيد والإصلاح، المرجع السابق، ص72 وما بعدها
9. أُسِّست الشبيبة الإسلامية سنة 1968، لكن بعد اتهام قيادتها بالتورط في اغتيال عمر بنجلون، وهو قيادي يساري، سنة 1975 انقسمت إلى مجموعات، ومنها المجموعة التي أسست الجماعة الإسلامية سنة 1980، ومن بين عناصرها القيادية عبد الإله بنكيران ومحمد يتيم وسعد الدين العثماني وعبد الله بها وآخرون.
10. أمثال أحمد الريسوني، وهو فقيه مقاصدي ورئيس حركة التوحيد والإصلاح سابقًا، الذي واجه إشكالات التعددية وحكم الأغلبية والديمقراطية منذ وقت مبكر، وسعد الدين العثماني وهو طبيب نفسي وأستاذ أصول الفقه، ومحمد يتيم وهو أستاذ الفلسفة والفكر الإسلامي.
11. Mohsine Elahmadi, Les mouvements islamistes au maroc,(casablanca, najah Eljadida, 2006), p 103.
12. انظر هذه المضامين في النظام الداخلي للحزب على الرابط الآتي: file:///C:/Users/pc/Downloads/statut_interne_.pdf
13. المصطفى بن عكاشة، الإسلاميون في المغرب (الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى 2008)، ص37.
14. المصطفى بن عكاشة، المرجع السابق، ص37
15. المصطفى بن عكاشة، المرجع السابق، ص38
16. حسن أوريد، مرجع سابق، ص75
17. محمد الحمداوي، العمل الإسلامي: بدائل وخيارات، سلسلة فقه الإصلاح، حركة التوحيد والإصلاح، قسم

الإنتاج العلمي والفكري (الرباط، طوب بريس، الطبعة الأولى، 2016)، ص217.
18. سعد الدين العثماني، تصرفات الرسول (ص) بالإمامة، الدلالات المنهجية والتشريعية (الدار البيضاء، منشورات الزمن، مطبعة النجاح الجديدة، 2002).
19. حزب العدالة والتنمية، أطروحة المؤتمر الوطني السادس، 2008، ص15.
20. حزب العدالة والتنمية، المرجع نفسه، ص18.
21. انظر الفصول 41 و42 و53 من دستور 2011.
22. حزب العدالة والتنمية، معالم منهج حزب العدالة والتنمية في الإصلاح السياسي، عرض في الدورة التكوينية لأعضاء الكتابات الجهوية يوم 29 يناير 2005، سلسلة العدالة والتنمية وثائق1، ص9
23. حزب العدالة والتنمية، أطروحة المؤتمر الوطني السادس، ص17
24. حزب العدالة والتنمية، أطروحة المؤتمر الوطني السابع، ص39
25. حزب العدالة والتنمية، أطروحة المؤتمر الوطني السادس، 2008، ص20
26. حزب العدالة والتنمية، أطروحة المؤتمر الوطني السابع، 2012، ص39
27. محمد زين الدين، الإصلاحات السياسية والدستورية في مغرب التسعينيات، مجلة نقد وفكر، عدد64، سنة 2004.
28. حزب العدالة والتنمية، أطروحة المؤتمر الوطني السادس، 2008، ص24
29. عبد الحق الزموري، المؤتمر العاشر لحركة النهضة والخيارات المربكة، سلسلة تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ماي 2016، انظر الرابط: http://www.dohainstitute.org/file/Get/8a0a-4780-bbbb-a74b6f2986b3.pdf-ad1b2463
30. مصطفى الخلفي، نبقى أولًا وأخيرًا حزبًا سياسيًّا مدنيًّا ديمقراطيًّا، جريدة "الأيام" الأسبوعية، عدد 745، بتاريخ 9-15 فبراير 2017
31. توفيق بوعشرين، لماذا صوت الأغنياء على بنكيران؟ انظر الرابط الآتي: http://www.alyaoum24.com/383635.html
32. حزب العدالة والتنمية، أطروحة المؤتمر الوطني السابع، 2012، ص36.
33. رئاسة الحكومة، البرنامج الحكومي، يناير 2012، ص8.
34. محمد مدني (وآخرون)، قراءة نقدية للدستور المغربي للعام 2011، منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2012، ص21.
35. حزب العدالة والتنمية، مذكرة بشأن الانتخابات التشريعية لسنة 2007، انظر على الرابط الآتي: file:///C:/Users/pc/Downloads/mpjdctions_2007.pdf
36. حزب العدالة والتنمية، مذكرة بشأن الانتخابات التشريعية 2011، انظر على الرابط الآتي: file:///C:/Users/pc/Downloads/mrmo_pjd_rlrctions_2011.pdf
37. يتعلق الأمر ببلاغات رسمية صادرة عن أحزاب رئيسة في المشهد السياسي المغربي، وهي حزب الاتحاد الاشتراكي، وحزب الاستقلال، وحزب العدالة والتنمية، وحزب التقدم والاشتراكية، وحزب الاشتراكي الموحد.
38. حسن طارق، دستورانية ما بعد انفجارات 2011: قراءات في تجارب المغرب وتونس ومصر، المركز العربي للدراسات وأبحاث السياسات، (بيروت، الطبعة الأولى، 2016)، ص182
39. انظر بيان منظمة (هيومن رايتس ووتش) بتاريخ 8 أبريل 2015 بعنوان (المغرب: قيود مستمرة على جمعيات حقوقية)، على الراط الإلكتروني الآتي: https://www.hrw.org/ar/news/2015/04/08/267836